



بعثة متابعة الانتخابات الرئاسية في جمهورية مصر العربية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا

بيان أولي
19 يونيو 2012

١. مقدمة

تأثرت البيئة السابقة على انتخابات إعادة بأحداث دستورية وسياسية هامة، حيث أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارًا يعطي سلطة الضبطية القضائية للشرطة العسكرية والمخابرات العسكرية لإلقاء القبض على المواطنين في حالة ارتكاب جرائم، كان ذلك قبل إعلان المحكمة الدستورية العليا عن قرارها بشأن قانون العزل وقوانين الانتخابات البرلمانية. قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية هذه القوانين مما أدى في نهاية الأمر إلى حل البرلمان قبل ساعات من الانتخابات. وبعد غلق اللجان الانتخابية وبدء عملية فرز الأصوات، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا مكملاً يقلص من سلطات رئيس الجمهورية المقرر انتخابه وينقل السلطات التشريعية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد نتج عن هذه التطورات تفاقم في البيئة الدستورية والسياسية المحيطة في البلاد مما أثر بالسلب على الفصل بين السلطات وقلل من قيمة إرادة الشعب.

يعمل المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا في جمهورية مصر العربية منذ نوفمبر 2011 حيث تابع كل جولات العملية الانتخابية إضافة إلى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. نشر المعهد الانتخابي بعثة لمتابعة الانتخابات في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت يومي 16 و17 يونيو 2012، وقد حظت الفرق بأدوات تكنولوجية مبتكرة (أجهزة كمبيوتر لوحية) ساعدتهم في جمع البيانات وإرسالها في اليوم الانتخابي إلى مكتب تنسيق البعثة في القاهرة في وقت حدوثها.

خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، لم يتمكن المعهد الانتخابي إلا من متابعة المرحلة الأخيرة من العملية الانتخابية خاصة الأيام الأخيرة من الحملة، وعملتي التصويت والفرز. واجهت بعثة المعهد الانتخابي عدد من القيود التي فرضتها السلطات الانتخابية المصرية مما حد من قدرة البعثة على متابعة بعض مراحل العملية الانتخابية، إلا أن بعثة المعهد تمكنت من متابعة جوانب أخرى من العملية الانتخابية ومقابلة بعض الأطراف الرئيسية، والوصول إلى نتيجة تقيد بـ"خروج جموع الشعب المصري يومي 23 و24 مايو حيث تمكنوا من الإدلاء بأصواتهم في جو خلا من العنف والإرهاب. جرت الانتخابات الرئاسية في جمهورية مصر العربية بصورة سمحت للشعب المصري بالتعبير عن رأيه بحرية". يقوم هذا التقييم الانتخابي الأولي الذي أجرته بعثة المعهد على النتائج التي تم التوصل لها خلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. ويعتمد تقييم البعثة لجولة إعادة الانتخابات الرئاسية على إعلان المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا الصادر عن الإتحاد الأفريقي وإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولية، ومبادئ الإدارة الانتخابية والرصد والمراقبة.

ينص التقييم الأولي الصادر عن بعثة المعهد الانتخابي بشأن عمليتي التصويت والفرز على إنه بالرغم من إجراء انتخابات الإعادة يومي 16 و17 يونيو 2012 في سياق سياسي ودستوري اتسم بالغموض، تمكن المصريون من العودة للانتخابات لاختيار المرشح الذي يفضلونه، إلا أن حالة الغموض الحالية سوف تترك تأثيراً على طبيعة النظام الذي تتمخض عنه الانتخابات.

كان لدى البعثة متابعين ميدانيين طويلي الأجل لمتابعة تجميع النتائج والانتهاج منها والإعلان عنها. وقد لاحظت البعثة أن القيود التي فرضتها اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية على المتابعين الدوليين أثناء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية قد صارت أقل شدة خلال الجولة الثانية. ويتمنى المعهد الانتخابي أن تتسم المراحل الأخيرة من انتخابات الإعادة بنفس الانفتاح الذي يعد ضرورياً لتمكين أعضاء بعثة المعهد الانتخابي من متابعة العملية بنفس درجة الكفاءة.

٢. تشكيل البعثة

كانت البعثة تحت قيادة سيادة رئيس جمهورية موريشيوس السابق/ كاسام أوتيم يساعده نائب مدير البعثة السيد/ دينيس كاديماء، المدير التنفيذي للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا. تشكلت البعثة من 34 متابع من منظمات غير حكومية من 12 دولة أفريقية هي: الكاميرون، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيا، وموريشيوس، وموزمبيق، ونيجيريا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وتونس، زيمبابوي.

٣. منهجية البعثة

نفذت البعثة منهجية متابعة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، إلا أن أعمال المتابعة طويلة الأجل حددتها القيود التي فرضت على المتابعين الدوليين في المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية. مع وجود هذه القيود، نشرت البعثة 11 متابعاً طويل الأجل في 19 محافظة هي الإسكندرية، وأسيوط، وأسوان، والبحيرة، والقاهرة، والمنيا، والفيوم، والجيزة، والإسماعيلية، والأقصر، ومرسى مطروح، والمنوفية، وبورسعيد، والقليوبية، والبحر الأحمر، والشرقية، والسويس في الفترة بين الجولة الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية. تم توزيع 23 متابع قصير الأجل لمتابعة الجولة الثانية من الانتخابات في 15 محافظة من إجمالي 19 محافظة.

في يومي الانتخابات، زارت الفرق التابعة للمعهد الانتخابي 439 لجنة انتخابية وتابعت إجراءات الفتح والتصويت والفرز في اللجان الانتخابية. ولضمان إرسال البيانات التي تم جمعها على المستوى الميداني في الوقت المناسب، حصل 18 فريق على أجهزة كمبيوتر لوحية محمولة مبتكرة. عاد المتابعون قصيرو الأجل إلى القاهرة لحضور جلسة استخلاص معلومات عقدت يوم 18 يونيو 2012 لصياغة التقييم الأولي الذي يغطي جميع مراحل العملية الانتخابية وصولاً إلى عملية فرز الأصوات. اقتصرَت النتيجة التي توصلت إليها البعثة حول انتخابات الإعادة الرئاسية على الفترة التي سبقت 18 يونيو 2012، وسوف يستمر المتابعون طويلو الأجل في القيام بأعمال المتابعة الميدانية حتى يوم 25 يونيو 2012، بعد ذلك سوف يصدر المعهد الانتخابي بياناً حول مرحلة ما بعد الانتخابات.

٤. النتائج الأولية

توصلت البعثة التابعة للمعهد الانتخابي إلى النتائج التالية بعد مراجعة التشريعات والوثائق ذات الصلة وحضور جلسات تعريفية عقدها أطراف العملية الانتخابية والإطلاع على تقارير إعلامية والتعرف على ملاحظات مختلف الفرق الموزعة ميدانياً مع مراعاة ضرورة أن تكون النتائج والتوصيات الصادرة عن البعثة قائمة على الإرشادات المدرجة بالوثائق المذكورة أعلاه.

٤.١ الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات الرئاسية في مصر

تقف مصر في مفترق طرق حيث تزداد الأزمة الدستورية تفاقماً لعدد من الأسباب، أولها غياب الدستور الذي أدى إلى فجوة في البناء السياسي الحالي، وثانيها الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية العليا بحل البرلمان نظراً لعدم دستورية الإطار القانوني الذي قامت الانتخابات على أساسه مما ضاعف من حالة الغموض الدستوري، فقد ترك غياب البرلمان والدستور البلاد في حالة من الفراغ الدستوري مما وفر أرضاً خصبة لوقوع أزمة سياسية في البلاد. وأخيراً، تسبب صدور الإعلان الدستوري المكمل الذي يقلص من سلطات رئيس الجمهورية المقرر انتخابه في مضاعفة حالة الغموض السياسي حيث نتج عنه تساؤلات حول طبيعة النظام الذي ستمخض عنه الانتخابات وحول قيمة إرادة الشعب.

٤.٢ الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية

نظم الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2012 مجموعة من القوانين والأحكام أبرزها: الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ وقراراته وتعديلاته الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ حول ممارسة الحقوق السياسية وتعديلاته، وقانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

وكما هو مذكور في البيان الأولي الصادر عن البعثة تعليقاً على الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، فإن المادة 28 تنص على أن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية هي صانع القرار الأخير في الأمور المتعلقة بالانتخابات بينها حل النزاعات الانتخابية. يعطي الإعلان الدستوري كامل السلطة للجنة العليا ويحصن قراراتها ضد الطعن.

4.3 النظام الانتخابي

ينظم القانون رقم 174 لسنة 2005 الانتخابات الرئاسية عملية إجراء جولة إعادة في الانتخابات الرئاسية في مصر. تنص المادة ٤٠ على الإعلان عن رئيس الجمهورية عند حصول أحد المرشحين على أغلبية مطلقة من الأصوات. وتعد جولة إعادة بعد مرور ما لا يقل عن سبعة (٧) أيام في حالة عدم حصول أي من المرشحين في الانتخابات الرئاسية على الأغلبية.

من إجمالي الـ 12 مرشح الذين تنافسوا في الجولة الأولى من الانتخابات، حصل محمد مرسي من حزب الحرية والعدالة على 5,764,952 صوت صحيح، بينما حصل المرشح المستقل أحمد شفيق على 5,505,327 صوت صحيح، وبالتالي كان المرشحان المؤهلان لدخول الجولة الثانية على أساس نتائج الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي تم الإعلان عنها في 28 مايو 2012. قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون العزل مما مهد الطريق لأحمد شفيق الذي كان سيتعرض للحرمان من المنافسة في جولة إعادة نظراً لكونه آخر رئيس وزراء في نظام مبارك.

٤.٤ تسجيل الناخبين وقوائم الناخبين

للأسف علمت البعثة برفض اللجنة العليا للانتخابات الطلب المقدم من بعض المرشحين للحصول على نسخة من قوائم الناخبين.

4.4 الحملات الانتخابية وتمويل الحملات

غطت محاكمة مبارك والاحتجاجات الشعبية التي انطلقت ضدها بالإضافة إلى القضية المرفوعة على دستورية كل من قانون العزل وقوانين الانتخابات البرلمانية على الحملات الانتخابية التي جرت في انتخابات إعادة. إنصب اهتمام الحملات الانتخابية على الشخصيات أكثر من السياسات. وخلال الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، رحبت البعثة بأول مناظرة رئاسية تعقد على الهواء، لكن للأسف لم تعقد مناظرة مماثلة بين المرشحين

الرئاسيين قبل الإعادة. ترى البعثة أن المناظرة كان يمكنها أن توفر فرصة إضافية للناخبين للاختيار بصورة مستتيرة.

لاحظت البعثة أنه بعد الإعلان عن النتائج وقعت أعمال إرهاب شابت فترة الحملة، وترى البعثة أن هذه الهجمات وأعمال الإرهاب والعنف تعد خرقاً لحق المرشحين في الدعاية.

طبقاً للمادة 24 من قانون رقم 174 لسنة 2005 يسمح للمرشحين المتنافسين بانفاق مبلغ يصل إلى 2 مليون جنيه مصري (حوالي 300,000 دولار أمريكي)، إلا أن السقف الانتخابي كان قليلاً جداً لدرجة إضطرار المرشحين إلى التحايل على قوانين تمويل الحملات لاستيفاء احتياجاتهم. لم تتمكن البعثة من تقييم ما إذا كان قد تم الالتزام بالسقف من عدمه.

4.6 نتائج اليوم الانتخابي

كانت النتائج التي توصلنا إليها خلال اليومين الانتخابيين كالتالي:

4.6.1 فتح اللجان الانتخابية

بدأت إجراءات الفتح في موعدها في 80% من اللجان التي زارتها الفرق التابعة للمعهد خلال اليومين الانتخابيين وكان أقصى موعد للتأخير هو 8:30 صباحاً نظراً لتأخر وصول المواد الانتخابية أو عدم كفايتها في بعض اللجان. وفي حالات أخرى، لم يحضر موظفو اللجان لأداء واجباتهم وكان من الضروري استبدالهم.

4.6.2 اللجان الانتخابية

بقي عدد اللجان الانتخابية كما هو دون تغيير باستثناء بعض اللجان التي تغير موقعها. 23% من اللجان التي تم زيارتها لم يكن من السهل على المعاقين وكبار السن الوصول إليها. كانت معظم اللجان التي تم زيارتها منظمة وبها طوابير محدودة، كما كانت معظم اللجان مرتبة بصورة حافظت على سرية التصويت، وهو ما يعد تطوراً مقارنة بالجولة الأولى.

4.6.3 عملية التصويت

جرت العملية بصورة سلمية ومنظمة وبطريقة مهنية. لاحظت البعثة انخفاض عدد الناخبين في اليومين الانتخابيين، كما لاحظت البعثة ارتباك بعض الناخبين بشأن إجراءات التصويت. في 98% من اللجان الانتخابية التي تم زيارتها، قدم القضاة العون لمن طلبه.

4.6.4 مسنولو الانتخابات

تم إدارة العملية بصورة أكثر كفاءة من الجولة الأولى حيث كان الناخب الواحد يستغرق أقل من دقيقة في معظم الحالات. ولاحظت البعثة أنه بالرغم من صعوبة التعرف على موظفي الانتخابات في 79% من اللجان الانتخابية التي تم زيارتها، وهي ملاحظة تم رصدها في الجولة الأولى.

4.6.5 عمليتا غلق اللجان الانتخابية والفرز

تم مد عملية التصويت حتى الساعة 09:00 مساءً في اليوم الأول وحتى الساعة 10:00 مساءً في اليوم الثاني نظراً لزيادة عدد الناخبين بنهاية كل يوم من اليومين الانتخابيين. لم يتم إجراء مطابقة أوراق التصويت بالمستوى المطلوب في اللجان الانتخابية التي شهدت فيها فرق المعهد الانتخابي عملية الفرز. في معظم اللجان، باشر القضاة

عملية الفرز مباشرة عملية الفرز دون مطابقة عدد أوراق التصويت المستلمة وعدد أوراق التصويت المستخدمة. أدى ذلك في بعض اللجان الانتخابية إلى تناقضات في فرز الأصوات. كما لاحظت البعثة عدم تطبيق إجراءات الفرز بصورة متسقة في اللجان الانتخابية التي تم زيارتها. لم يتم تطبيق إجراءات عمليتي غلق اللجان والفرز على نحو متسق، فقد لاحظت فرق المتابعة التابعة للمعهد الانتخابي في اللجان التي تمكنت من المتابعة بها أن عملية مطابقة أعداد أوراق التصويت أثناء الفرز لم تتم على نحو سليم.

٥. التوصيات

بناء على ما توصلت إليه البعثة من نتائج توصي بالتالي:

- **البيئة السياسية للانتخابات:** تحت البعثة المصريين على إنهاء المرحلة الانتقالية بشكل سريع ومنظم. وتؤكد البعثة على حاجة الأطراف المصرية إلى العمل بشكل بناء من أجل الانتهاء من صياغة الدستور لتحديد وتوضيح السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- **الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية:** بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية، توصي البعثة بوضع اليات للطعن على قرارات السلطة الانتخابية إذا دعت الحاجة. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الفصل في النزاعات الانتخابية يعد جانباً شديداً الأهمية في الدورة الانتخابية يترك أثراً كبيراً على نتيجة الانتخابات.
- **تسجيل الناخبين وقوائم الناخبين:** توصي البعثة بوضع نص في المستقبل يضمن للمرشحين والأحزاب المتنافسة الحصول على قوائم الناخبين بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية.
- **مطابقة أوراق التصويت:** توصي البعثة لمطابقة أوراق التصويت بصورة متسقة قبل البدء في فرز الأصوات. ولتحقيق ذلك، يجب وضع إجراءات وتقديم تدريبات بشكل نظامي لجميع موظفي الانتخابات.
- **الإعلان عن النتيجة ونشرها في اللجان الانتخابية:** توصي البعثة بالإعلان عن النتيجة بعد الفرز وبتعليقها في اللجان الانتخابية.

٦. الخاتمة

توصلت بعثة متابعة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي إلى أن انتخابات إعادة الرئاسية التي عقدت يومي 16 و17 يونيو تمت بصورة سمحت لشعب مصر باختيار المرشح الذي يفضله بالرغم من حالة الغموض السياسي والدستوري بناء على النتائج والإرشادات المدرجة في إرشادات الإتحاد الإفريقي، وإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولية، ومبادئ الإدارة الانتخابية والرصد والمراقبة، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

سوف يستمر المعهد الانتخابي في متابعة العملية عن كثب من خلال المتابعين طويلي الأجل حتى نهاية العملية. وسوف يصدر المعهد بيان يتناول مرحلة ما بعد الانتخابات بعد الإعلان عن النتائج رسمياً يتبعه تقرير ختامي عند نهاية العملية، وسوف يقدم هذا التقرير تحليلاً عميقاً لما رصدته البعثة من ملاحظات وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

ومرة أخرى، تتقدم البعثة ببالغ الشكر والتقدير للشعب المصري وأطراف العملية الانتخابية المحليين علي كرمهم ولقائهم بالبعثة. ويتقدم المعهد الانتخابي بالشكر لوزارة الخارجية واللجنة العليا للانتخابات الرئاسية على إتاحة الفرصة للمعهد الانتخابي لمتابعة هذه اللحظة الفارقة من التاريخ السياسي لمصر المعاصرة.

نبذة عن المعهد الانتخابي:

تأسس المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا عام 1996 وصار أحد المنظمات الرائدة في مجال الانتخابات والديمقراطية في أفريقيا، وقد تحول المعهد الانتخابي من مجرد منظمة غير حكومية تعمل في مجال الانتخابات في جنوب القارة الأفريقية إلى منظمة أكثر تنوعاً تعمل في جميع أنحاء القارة مع شركاء محليين وإقليميين وأفارقة وعالميين. ومن الجدير بالذكر أن نشاط المعهد لا يقتصر على الانتخابات وحدها، بل يمتد ليعطي مجالات الديمقراطية والحوكمة التي تتضمن تنمية الأحزاب السياسية وإدارة الصراعات والدعم التشريعي والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والحكم المحلي واللامركزية. يقع المقر الرئيسي للمعهد الانتخابي في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا،

بالإضافة إلى مكاتب أخرى حالية وسابقة للمعهد في العديد من البلدان التي تتضمن أنجولا، وبوروندي، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ومدغشقر، وموزمبيق، والسودان، وزيمبابوي مما يعكس قدرة المعهد على تغطية القارة جغرافياً.

تابع المعهد الانتخابي الانتخابات النيابية المصرية التي عُقدت في 2011، وانتخابات مجلس الشورى التي جرت في 2011، والجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية التي جرت في مايو 2011. وتخطط البعثة لمتابعة عملية صياغة الدستور المصري الجديد. بعد الانتهاء من نشر بعثة المعهد المكونة من 33 متابعاً في 15 محافظة، أصدر المعهد تقييماً مبدئياً للجولة الأولى من الانتخابات يتضمن توصيات بخصوص الإطار القانوني للانتخابات وإدارة الانتخابات وعملية تسجيل الناخبين بالإضافة إلى أمور أخرى للحصول على نسخة من البيان المبدئي، يرجى زيارة موقعنا www.eisa.org.za.

للاتصال بالبعثة:

جاستين جور دوا

المدير الميداني

بعثة متابعة الانتخابات التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا

القاهرة، أبراج نايل سيتي – البرج الشمالي، الدور 22

مكتب: 20224618521

محمول: 201014587159

بريد إلكتروني: Justin@eisa.org.za

موقع إلكتروني: www.eisa.org.za